العرب
الأربعاء 2020/08/05
السنة 43 العدد 11780

انقطاع الكهرباء يزيد من اهتراء البنية التحتية للطاقة في لبنان

مظاهرات مطالبة بإصلاحات عاجلة وتفتيت ثالوث الفساد والتهريب والاحتكار

سارع انقطاع الكهرباء بفعل ارتفاع الطلب بالتزامن مع موجة الحر الصيفية في لبنان إلى إعادة طرح أزمة القطاع، حيث كشف عن الفساد الإداري الذي عمّق الضغوط التي تتكبدها الدولة لدعم قطاع على وشك الانهيار، في ظل شحّ الدولار وفشل كبح التهريب والاحتكار، ما دفع متظاهرين إلى محاصرة مبنى وزارة الطاقة.

بيروت - نفد صبر اللبنانيين على الفساد الإداري في قطاع الطاقة الذي بات يهدد احتياجاتهم اليومية من الكهرباء ما دفعهم إلى الاحتجاج مطالبين بإصلاح القطاع الذي تدعمه الدولة ويشكل ضغطا كبيرا على توازناتها فضلا على استفحال التهريب والاحتكار ما عمق اختلالات موازين الطاقة.

وحاول العشرات من المتظاهرين اللبنانيين الثلاثاء اقتحام مبنى وزارة الطاقة في بيروت احتجاجا على الانقطاع المتواصل في ساعات التغذية بالكهرباء، والقطاع المهترئ الذي كبّد الدولة مبالغ طائلة ويشكل إصلاحه مطلبا دوليا ملحّا.

> 40
> مليار دولار حجم الخسائر التي يتكبدها لبنان جراء البنية التحتية المهترئة للكهرباء

ويعاني لبنان منذ ثلاثة عقود على الأقل من مشكلة متفاقمة في قطاع الكهرباء ذي المعامل المتداعية، ومن ساعات تقنين طويلة تصل إلى 12 ساعة أحيانا، ما أجبر غالبية المواطنين على دفع فاتورتين، واحدة للدولة وأخرى مرتفعة لأصحاب مولدات الكهرباء الخاصة، التي تعوض عن نقص إمدادات الدولة.

إلا أنه ومنذ بداية الصيف، وفي خضم انهيار اقتصادي متسارع، ازدادت بشكل كبير ساعات التقنين مع انقطاع الكهرباء في بعض المناطق إلى نحو 20 ساعة يوميا.

ونظمت مجموعة من المتظاهرين وقفة احتجاجية أمام وزارة الطاقة، حصل خلالها تدافع مع القوى الأمنية التي حاولت منعهم من اقتحام المبنى. وتمكن عدد من المتظاهرين من تخطي سور الباحة الخارجية للوزارة ووضعوا خيما للاعتصام داخلها قبل أن تخرجهم القوات الأمنية، ليعتصموا خارجها كما أقدموا على قطع طريق حيوي قربها.

وأكد متحدث باسم المتظاهرين للصحافيين أنهم سيواصلون إغلاق مبنى الوزارة حتى يوم غد. وقال في بيان تلاه متوجها إلى السلطات "استمرار وجودكم سيغرق لبنان في العتمة"، مطالبا وزير الطاقة ريمون غجر بالاستقالة.

ونسبت وكالة الصحافة الفرنسية إلى إحدى المتظاهرات قدمتها تحت اسم رحاب، قولها خلال الاعتصام "نحن أمام وزارة الطاقة لأنها وكر الفساد الأول"، متحدثة عن "أكثر من ثلاثة عقود من السرقة ولدينا صفر كهرباء"، مؤكدة أنه ما من حلّ إلا "برحيل المنظومة الحاكمة كلها". ويُعد قطاع الكهرباء الأسوأ بين قطاعات البنى التحتية المهترئة أساسا. وقد كبّد خزينة الدولة أكثر من 40 مليار دولار منذ انتهاء الحرب الأهلية (1975 – 1990). ويشكل إصلاح هذا القطاع شرطا رئيسيا يطالب به المجتمع الدولي وشكل أبرز مقررات مؤتمر سيدر لدعم لبنان العام 2018.

ويعد وزير الطاقة منذ أسابيع بتحسن الوضع تدريجيا. وجاء ذلك في وقت تحقق فيه السلطات منذ أسابيع في قضية استيراد فيول غير مطابق للمواصفات لصالح شركة كهرباء لبنان عبر شركة مملوكة من مجموعة سوناطراك الجزائرية.

وتشهد البلاد شحا في مادة المازوت الضرورية لتشغيل المولدات الخاصة، التي عمدت أيضا إلى تقنين ساعات عملها، وسط تقارير عن تهريب كميات كبيرة إلى سوريا المجاورة أو احتكارها من قبل التجار.

وتعد المحروقات من القطاعات التي تدعمها السلطات في لبنان، وسط ضغوط متزايدة جراء شحّ الدولار في خضم أسوأ أزمة اقتصادية، دفعت مئات آلاف اللبنانيين إلى التظاهر منذ الخريف ضد الطبقة السياسية التي يتهمونها بالفساد والعجز. وتراجع زخم التحركات مع تفشي فايروس كورونا المستجد.

ويمرّ لبنان منذ أشهر بأسوأ أزمة اقتصادية منذ عقود، تتّسم بتراجع غير مسبوق لقيمة عملته أدى إلى إغراق نصف الشعب اللبناني في الفقر.

ويتسبب الانهيار الاقتصادي الذي أدى إلى صرف أعداد هائلة من الموظفين، في ارتفاع كبير في الأسعار بالبلاد التي شهدت لأسابيع عدة منذ خريف 2019 انتفاضة شعبية غير مسبوقة ضد الطبقة السياسية التي يُنظر إليها على أنّها فاسدة وعاجزة عن وضع حدّ للأزمة الاقتصادية الحادة.

> المواطنون تحملوا ضريبة سوء إدارة قطاع الكهرباء بدفع فاتورتين، واحدة للدولة وأخرى مرتفعة لأصحاب المولدات الخاصة

في 29 سبتمبر 2019، تجمع مئات المتظاهرين في بيروت للتنديد بالوضع الاقتصادي على خلفية مخاوف بشأن استقرار الليرة اللبنانية.

وفي 26 من الشهر نفسه، أعلن أصحاب محطات المحروقات الإضراب احتجاجا على سعر الصرف المتقلب و"نقص" الدولار الذي يُعد ضروريا للدفع لمورديهم. ثمّ تراجعوا عن خطوتهم بناء على اتفاق حكومي يتيح لهم الدفع بالليرة اللبنانية.

وبحسب وسائل إعلام، فإن المصارف ومحال الصيرفة حدّدت بيع العملة الخضراء خشية انخفاض الاحتياطات بالعملات الأجنبية.

في 17 أكتوبر، أعلنت الحكومة اللبنانية عزمها على فرض رسم مالي على الاتصالات المجانية التي تتم عبر تطبيقات المراسلة الإلكترونية مثل واتساب. وتراجعت الحكومة بعد ذلك عن فرض الرسم المالي، لكن آلاف اللبنانيين واصلوا احتجاجهم.

وبلغ الحراك الشعبي ذروته مع تظاهر مئات الآلاف في أنحاء البلاد في بعض الأيام مطالبين بتجديد الطبقة السياسية الحاكمة التي لم يمسّها تغيير جوهري منذ عقود والمتهمة بالفساد.

في 7 مارس، أعلن دياب أن لبنان الذي يرزح تحت عبء دين عام يبلغ 92 مليار دولار، أي 170 في المئة من قيمة الناتج الإجمالي الداخلي سيعلق سداد دين بقيمة 1.2 مليار دولار مؤكدا أن "الدولة اللبنانية ستسعى إلى إعادة هيكلة ديونها".

وأعلنت وزارة المالية عن التوقف عن دفع جميع سندات اليوروبوند المستحقة بالدولار.

وأعلن رئيس الحكومة اللبنانية أن بلاده ستطلب المساعدة من صندوق النقد الدولي، بعد تبني الحكومة خطة إنعاش اقتصادي وقد انطلقت مفاوضات لبنان مع الصندوق.

وبعد أشهر اندلعت احتجاجات في بيروت وطرابلس شمالا عقب تدهور جديد لقيمة الليرة اللبنانية إلى حدود غير مسبوقة. وترافق التراجع مع إغلاق المتاجر لأبوابها وصرف العديد من العمال والموظفين بالتزامن مع أزمة تفشي كوفيد – 19.

واستقال مستشار وزارة المال هنري شاوول ومديرها العام آلان بيفاني اللذان كانا يشاركان في المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، متحدثَين عن خلافات بشأن إدارة الأزمة.

في الثامن من يوليو، توجّه وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان إلى السلطات اللبنانية بالقول "ساعدونا لكي نساعدكم".

وانتقد الوزير الفرنسي أثناء زيارته لبنان، "عدم استجابة سلطات هذا البلد" للأزمة الراهنة، مشددا على الحاجة إلى "أفعال ملموسة طال انتظارها".

وقال لودريان "هذا البلد بات على حافة الهاوية" في حال لم تسارع السلطات إلى اتخاذ إجراءات لإنقاذه.

وردّ رئيس الوزراء اللبناني على لودريان بالقول "لديه نقص في المعلومات لناحية مسيرة الإصلاحات الحكومية".

ولم ينته سيل الاستقالات حيث قدّم وزير الخارجية اللبناني ناصيف حتّي استقالته بسبب خلافات مع الحكومة محذرا من تحول البلد إلى دولة فاشلة.

انطفأ نور بيروت

حق الاعتصام مكفول وواقع اقتصادي لا يحتمل التعطيل

التخلف عن سداد تكلفة امدادات الطاقة يراكم الدين الخارجي لتونس

تعطل إنتاج النفط والفوسفات وتراجع السياحة يعرّضان البلد لملاحقة قضائية

كشف إعلان الحكومة التونسية التخلف عن سداد مزودي الطاقة عن انخرام التوازنات المالية وارتفاع الدين الخارجي وعجز ميزان الطاقة حيث قاد التعطيل المتواصل لإنتاج النفط والفوسفات جراء الاحتجاجات إلى كوارث اقتصادية أولها قطع الإمداد وملاحقة البلد في المحاكم الدولية في ظل تبخر احتياطات النقد الأجنبي وتداعيات كورونا.

سناء عدوني
صحافية تونسية

تونس - أشعلت وزارة الطاقة والمناجم أجراس الخطر، بإعلانها عدم قدرتها على سداد مزودي الطاقة نظرا لشحّ موارد الدّولة من العملة الصّعبة، وتعطّل السّياحة، وتوقّف آلة الإنتاج في الفوسفات ونشاط المجمع الكيميائي، وإيقاف الإنتاج من النفط والغاز الذي شكل مسمارا جديدا في نعش موازين الدّولة وراكم ديونا جديدة، فضلا عن ضرب سمعة البلد مع تلويح المزودين بتقديم قضايا للمحاكم الدولية.

وقالت وزارة الطاقة والمناجم والانتقال الطاقي، في بلاغ وصفته بالهام جدا، إن "الميزان الطّاقي منخرم إلى حدّ كبير، ما تسبب في تضاعف حجم الفاتورات غير المسدّدة لصالح مزوّدي البلاد من الغاز، في الدّاخل أو الخارج، والذين بدؤوا يلوّحون بقطع الإمداد عن تونس، وبملاحقتها في المحاكم الدّوليّة لمطالبتها بسداد ما عليها من التزامات".

وأوضحت الوزارة أن "موارد الدّولة من العملة الصّعبة شحيحة، بفعل تعطّل السّياحة أحد أهم مصادر العملة الصعبة، وتوقّف آلة إنتاج الفوسفات والمجمع الكيميائي، ما تسبب في توقف الإنتاج من النفط والغاز ليضع عبئا إضافيّا على موازين الدّولة".

وأثار البيان جدلا واسعا داخل الأوساط الاقتصادية حيث قال خبراء لـ"لعرب" إن "هذا التصريح الخطير ينذر بكوابيس اقتصادية خطيرة قد تستفيق بعدها تونس على وقع كارثة حقيقية تنزلق بالبلد إلى إعلان الإفلاس".

وتتفق هذه المقاربات التي يطرحها خبراء مع تصريح رئيس حكومة تصريف الأعمال إلياس الفخفاخ (حكومة مستقيلة) بأن تونس على حافة الإفلاس وهو التصريح الذي أعقبته انتقادات واسعة واعتبرته خطيرا وغير مسؤول.

وقال الخبير الاقتصادي نادر حداد لـ"لعرب" إن "بعد تصريحي كل من رئيس الحكومة ووزير الطاقة انكشفت بالملموس خطورة الوضع الاقتصادي والمالي في تونس" مشيرا إلى أن "شح السيولة والعملة الصعبة تسبب في التخلف عن سداد مستحقات شركات الطاقة العالمية الخاصة".

وأضاف "هذه الاختلالات تشترك فيها أسباب عديدة من بينها فاتورة كوفيد – 19 والإغلاق الاقتصادي لأكثر من شهر ونصف الشهر والأعباء الاجتماعية التي تثقل كاهل الدولة إضافة إلى نقص سيولة ما يمنع خروج تونس إلى الأسواق المالية العالمية على اعتبار الوضع السياسي ووجود حكومة مستقيلة".

وأكد حداد أن "الأصوات التي تنادي بالخصخصة لتقليل الضغوط هي حلول جزئية" لافتا إلى أن "نحو 119 من الشركات العامة التي تمثل عبئا على المالية العامة أغلبها خاسرة وشبه مفلسة ما يقتضي ضرورة اعتماد آلية للتحكيم واختيار الشركات التي يجب التفريط فيها".

ودعا إلى ضرورة "إعادة بناء رؤية اقتصادية جديدة والقطع مع النظام الريعي وفتح سوق منافسة حرة بين المتعاملين في سوق وإصلاح مختلف مفاصل الاقتصاد".

وحذر الخبير من أن "نسبة تخلف تونس عن سداد الدين خلال الخمسة أعوام القادمة تساوي 44 في المئة وفق تقديرات بنك الاستثمار الأميركي جي.بي مورغان وهو مؤشر خطير داعيا صندوق النقد الدولي إلى مساعدة تونس عبر تقديم تمويلات للحفاظ على التوازنات لتجنب التعثر عن سداد فواتير المزودين وقطع الإمدادات".

وتقدر احتياطات تونس من العملة الأجنبية بنحو 136 يوم توريد بتاريخ 27 يوليو 2020، حسب أحدث بيان للبنك المركزي التونسي، والذي توقع أن يشهد النمو، خلال السنة الحالية، انكماشا حادا بحوالي 6.5 في المئة مدفوعا بتراجع نشاط جل القطاعات لاسيما الصناعات الموجهة للتصدير وكذلك السياحة والنقل وبدرجة أقل الصناعات غير المعملية.

وكان رئيس الحكومة المستقيل قد صرح أن "جائحة كورونا كلفت اقتصاد البلاد خسارة نحو 5 مليارات دينار (حوالي 1.8 مليار دولار) حتى الآن، فيما يتعين على تونس توفير سيولة بنحو 11 مليار دينار (3.9 مليار دولار).

> 44
> في المئة نسبة تخلف تونس عن سداد الدين الخارجي خلال الخمس سنوات المقبلة

وأضاف أن "الشركات العمومية على وشك الانهيار والوضع الاقتصادي في حالة ترنح". وقال إن قطاعات مثل السيارات والطائرات ستشهد تراجعا بين 20 و30 في المئة مع ارتفاع متوقع لنسبة البطالة. وكان الفخفاخ أعلن استقالته منذ منتصف يوليو الماضي بسبب شبهة تضارب مصالح وتحولت حكومته إلى حكومة تصريف أعمال.

وتشهد تونس توقفا في إنتاج النفط والغاز بحقول الجنوب التّونسي، بفعل تواصل اعتصام الكامور (محافظة تطاوين جنوب البلاد)، ما أزم الوضع الاقتصادي الذي يعاني أصلا إشكاليات لا حصر لها.

ويرى خبراء أنه في حال تواصل تعطل الإنتاج فإن البلد يتجه نحو خطر محدق بنفاد إمدادات الغاز عن محطّات الإنتاج الكهربائي التي تعتمد بشكل شبه كلي على الغاز الطبيعي لتزويد البلاد بالكهرباء، وذلك بالتزامن مع فترة الصّيف التي يصل فيها الاستهلاك إلى مستويات قصوى.

وبلغ عجز ميزان الطاقة لتونس نحو 1.71 مليون طن مكافئ نفط خلال موفى مايو 2020 مقابل عجز بنحو 2.09 مليون طن مكافئ نفط خلال نفس الفترة من 2019، أي بتحسن بنسبة 18 في المئة، حسب نشرية لوضع الطاقة أصدرتها الوزارة في 7 يوليو 2020.

نادر حداد

شح السيولة والعملة الصعبة تسبب في التخلف عن السداد

فهد تريمش

الوضع الحالي ينذر بانفجار اجتماعي وتفاقم الدين الخارجي

وسجلت نسبة الاستقلالية الطاقية (نسبة تغطية الموارد المتاحة للطلب الجملي)، بدورها تحسنا لتبلغ 49 في المئة خلال الأشهر الخمسة الأولى من سنة 2020 مقابل 45 في المئة خلال نفس الفترة من سنة 2019.

من جانبه قال الخبير المالي فهد تريمش لـ"لعرب" إنّ "عجز الميزان الطاقي في تونس والذي يمثل ثلث عجز الميزان التجاري ليس ظرفيا أو حديثا بل هو نتيجة أسباب متعددة أهمها حوكمة القطاع والحملات السياسية المرتبطة بالاستكشاف والاستغلال وخاصة شح الموارد والاحتياطات".

وأضاف أن "الوباء عمق أزمات البلاد الاقتصادية حيث تراجعت مداخيل السياحة إلى نصف مداخيل الموسم السابق في شهر يوليو، وارتفعت البطالة، وانخفضت الصادرات والاستثمارات، وبتواصل هذا الوضع تنفتح البلاد على عدد من السيناريوهات القاتمة منها الانفجار الاجتماعي وتفاقم التداين والدخول تحت طائلة صندوق النقد الدولي".

وشدد أن أمام الحكومة الجديدة تحديات ضخمة، وهي مطالبة بإجراء إصلاحات موجعة للشركات العامة وإصلاح المنظومة الجبائية ومحاربة التهريب، في ظل تذبذب سياسي سيلقي بظلاله لا محالة على العمل الحكومي".